

أزمة السيولة ودور وسائل الدفع الإلكتروني في حلها "دراسة ميدانية على المصارف العامة ببلديات وادي الشاطئ. ليبيا"

د. ميلاد صالح خليفة عبد الرحمن

قسم الاقتصاد - بكلية التجارة والعلوم السياسية - جامعة سبها

ملخص الدراسة:

معظم الدول المتقدمة تعتمد على بطاقات الدفع الإلكتروني والتي تعتبرها طريقة حديثة من طرق الدفع التي يتعامل بها الافراد. فهي تحقق السرعة في أداء معاملاتهم بدلاً عن وسائل الدفع التقليدية التي تتطلب وقتاً طويلاً في تسوية المعاملات، هذا ما يجعل من وسائل الدفع التقليدية تختفي أمام وسائل الدفع الحديثة التي أصبحت الرأي حول إمكانية إحلالها محل الوسائل التقليدية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجنوب الليبي وخاصة في وادي الشاطئ. هذه الأزمة التي شهدتها البلاد خاصة في الآونة الأخيرة حيث أصبح سحب الأموال يشكل هاجساً لدى المواطنين، تم الوقوف على واقع عمليات الدفع الإلكتروني في ليبيا. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة المحددة، وقد بني هذا المنهج على الجمع بين الدراسة النظرية المعتمدة على المصادر الثانوية من كتب ودراسات سابقة، والدراسة التطبيقية (الميدانية) القائمة على البيانات الأولية المعتمدة على جمع المعلومات حول وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في المصارف. حيث توصلت الدراسة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود مستوى مقبول لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني وكذلك حول مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في تسهيل إجراءات المعاملات المالية إضافة إلى مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من أزمة السيولة. كما توصي الدراسة بضرورة معالجة مصارف العينة للمشاكل التي تواجه العملاء والموظفين في تعاملهم بالبطاقات الإلكترونية مثل نقص في عدد الموزعات والمحلات التي تستخدم الدفع الإلكتروني.

الكلمات الدالة: البطاقات الإلكترونية، المصارف، المعاملات المالية، السيولة، النقد.

The liquidity crisis and role of electronic payment methods for solving it
"A field study on the general banks in municipalities of Wadi Al-Shati – Libya"

Dr. Melad Salih Khalefah Abdulrahman

Faculty of Commerce and Political Science Department of Economic - Sebha University

Abstract:

The most developed countries rely on electronic payment cards, which they consider to be a modern method of payment used by individuals. It achieves speed in performing their transactions instead of traditional payment methods that require a long time in settling transactions. This is what makes traditional payment methods disappear in front of modern payment methods that have become the opinion about the possibility of replacing traditional methods. This study aims to determine the role of electronic payment methods in addressing the liquidity crisis in southern Libya, especially in Wadi al-Shati. This crisis which country has witnessed, especially recently, as withdrawing money has become an obsession among citizens, has revealed the reality of electronic payment operations in Libya. This study relied on the descriptive and analytical approach to reach the study's specific objectives. This approach was built on combining theoretical study based on sources from previous books and studies, and applied (field) study based on primary data based on collecting information about the electronic payment methods used in the banks. The study found that there were statistically significant differences regarding the existence of an acceptable level of use of electronic payment methods, as well as the contribution of electronic payment methods in facilitating financial transaction procedures, in addition to the contribution of electronic payment methods in alleviating the liquidity crisis. The study also recommends needing the banks to address the problems facing customers and employees when dealing with electronic cards, such as a shortage in the number of dispensers and stores that use electronic payment.

Keywords: electronic cards, banks, financial transactions, liquidity, cash.

المقدمة:

تعتبر مصادر السيولة النقدية للمصارف التجارية هي الودائع فالمصارف تعتمد اعتمادا كبيرا على ما يتم إيداعه من قبل الافراد والتجار والشركات من أموال في حساباتهم. وكنتيجة لحالة عدم اليقين التي تعيشها البلاد بسبب الانقسام السياسي وتردي الأوضاع الأمنية. كما تعتبر النقود الورقية ذات مفهوم النقود بشكل عام حيث يعرفها الاقتصاديون بأنها أي شيء مقبول قبول عام للدفع من أجل الحصول علي سلع او خدمات اقتصادية او من أجل إعادة دفع الديون. وان النقود الورقية هي كل ما يمكن ان يتم قبوله في مجال التداول أي بقبول افراد المجتمع لها كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات. كما ان النقود البلاستيكية: ظهرت النقود البلاستيكية في سنة 1988م، وهي تتمثل في البطاقات البلاستيكية المغناطيسية كالكرات الشخصي أو الفيزا أو الماستر كارد.... إلخ. ويستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته، أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تعرضه لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف. ويتم استخدام هذه البطاقات من خلال آلات الصرف الذاتي. وقد ساهمت هذه الآلات في تحسين جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء، كما سهلت تعامل العملاء مع المصارف خلال 24 ساعة يوميا بما فيها الإجازات والعطلات الرسمية، وتنقسم النقود البلاستيكية إلى ثلاثة أنواع هي: بطاقات الدفع، البطاقات الائتمانية، بطاقات الصرف الشهري. وتجدر الإشارة الى ان كافة الحلول المتاحة لمشكلة السيولة في الحقيقة ماهي الا إجراءات للحد من تفاقم المشكلة وان الحل الرئيسي لهذه المشكلة يكمن في الاستقرار السياسي والانضباط المالي وتوحيد المؤسسات السيادية واستقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، وانتهاء حالة عدم اليقين التي تنفر رؤوس الأموال وتعمق من أزمة السيولة.

مشكلة الدراسة:

تعاني معظم المصارف التجارية في ليبيا عموماً، وفي وادي الشاطئ على وجه التحديد من مشكلة عدم توفير السيولة النقدية والتي بدأت منذ عام 2014 جراء الانقسام السياسي الذي شهدته البلاد فلم تعد المصارف قادرة على توفير السيولة النقدية عند طلبها من قبل عملائها. نتيجة لذلك اضطرت هذه المصارف إلى البحث عن جميع الطرق لحل هذه المشكلة، فسارعت بتركيب وتفعيل منظومات السحب الآلي وما تطلبه ذلك من اصدار للبطاقات البلاستيكية، واستحدثت طريقة جديدة للدفع وهي الدفع باستخدام الهاتف المحمول عن طريق التطبيق الإلكتروني يتبادل التجار والمستهلكين رمزا لإتمام الصفقة بينهم بناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما مدى أثر استخدام بطاقة الخصم المباشر في مصرف للحد من أزمة السيولة؟

2- ما مدى أثر استخدام التطبيق الإلكتروني للحد من أزمة السيولة؟

فرضيات الدراسة:

H_0 الفرضية الرئيسية الأولى العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود مستوى مقبول لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الإلكترونية).

H_0 الفرضية الرئيسية الثانية العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الإلكترونية) في تسهيل إجراءات المعاملات المالية.

H_0 الفرضية الرئيسية الثالثة العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الإلكترونية) في التخفيف من أزمة السيولة.

أهداف الدراسة:

1- الوقوف على أزمة السيولة ومعرفة مدى إسهام وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من عبئها كآلية حديثة معتمدة في حل أزمة السيولة.

2- التعريف بوسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا .

3- دراسة تأثير البطاقات الإلكترونية على الحد من أزمة السيولة.

4- بيان أنواع وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في ظل أزمة السيولة.

5- توضيح مميزات وعيوب كل وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إبراز الدور الذي يمكن أن تقدمه التكنولوجيا الحديثة المتعددة الأبعاد والمتمثلة في وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من العديد من الإشكاليات التي تعاني منها المصارف التجارية في منطقة الشاطئ. أوجدت الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الغير اعتيادية وما تركته من أثر واضح وجلى على عمل النظم المصرفية فالصورة تفرض بأن يصبح التطور التكنولوجي خيار للحد من الكثير من المشاكل التي تبدو معقدة ويصعب التعامل معها في ظل الأنظمة المصرفية التقليدية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة المحددة، وقد بني هذا المنهج على الجمع بين الدراسة النظرية المعتمدة على المصادر الثانوية من كتب ودراسات سابقة، والدراسة التطبيقية (الميدانية) القائمة على البيانات الأولية المعتمدة على جمع المعلومات حول وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في المصارف.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تمثلت سنة الدراسة من سنة 2020 إلى سنة 2023 م.

تم اختيار الفترة الزمنية من 2020 إلى 2023 م، وذلك لأنها الفترة التي تم ادخال فيها النظام الإلكتروني لهذه المصارف.

الحدود المكانية: مصارف التجارية في وادي الشاطئ :-

(الجمهورية فرع برقن - التجاري فرع القرضة الشاطئ - شمال أفريقيا فرع براك)

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة منطلقاً علمياً لمختلف التصورات العلمية والبحثية في هذا المجال ولما تقدمه الدراسات السابقة من عطاء فكري وما تتضمنه من نتائج وفرضيات ومنهجية للدراسة لما توفر من قيمة علمية للباحث ومن الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة هي مايلي.

دراسة ضويفي (2022م) بعنوان: دور طرق ووسائل الدفع الإلكتروني في معالجة أزمة نقص السيولة في الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجزائر هذه الأزمة التي شهدتها البلاد خاصة في الآونة الأخيرة حيث أصبح سحب الأموال يشكل هاجسا لدى المواطنين، وإن حدث ذلك "سحب الأموال" فيكون بعد الخوض في طواير انتظار تدوم لساعات، كما تم الوقوف على واقع عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر ومدى تطورها وانتشار ثقافة التعامل بها، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدفع الإلكتروني لا زال بعيدا كل البعد عن الأهداف المسطرة والمرجوة من قبل السلطات النقدية والتي تطمح إلى الوصول به إلى المستويات العالمية،

وهذا ما جعل أزمة السيولة تستمر وتشتد ليكون معدل تداول النقد الورقي أحد أبرز الأسباب المساهمة فيها .

دراسة الرفاعي وآخرون (2021م) بعنوان: معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها وتحديد جوانبها، وتم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع أصحاب نقاط البيع ورؤساء أقسام البطاقات المصرفية بالمصارف التجارية في مدينة الخمس والبالغ عددهم ستة. الدراسة توصلت إلى عدة نتائج، لعل أهمها هناك معوقات إدارية تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا وهي (مركزية إصدار البطاقات المصرفية، ونقص عدد الموظفين بأقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بالمصارف)، بالإضافة إلى معوقات فنية وهي (ضعف شبكات الاتصال الخاصة بالمنظومات المصرفية، والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي) .الدراسة أوصت بإعطاء الصلاحيات لفروع المصارف بإصدار البطاقات المصرفية لعملائها ، وزيادة عدد الموظفين بأقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية ، وربط المنظومات المصرفية بشبكة المعلومات الدولية عن طريق شبكات الاتصال الفضائية.

دراسة عبد المجيد وآخرون (2021م) بعنوان: أثر استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في ليبيا. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر بطاقة الدفع الإلكترونية في ليبيا ، حيث تم استخدام استمارة استبيان للتعرف على آراء أفراد العينة المكونة من (40) فرد في ذلك ، وقد اشتملت الدراسة على ثلاث فرضيات مضمونها أن بطاقة الدفع الإلكترونية سهّل الحصول عليها ، وتمكن مستخدميها من الحصول على السيولة النقدية وانها تستعمل من قبل جمهور العملاء في شراء السلع والخدمات ، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من كون بطاقة الدفع الإلكترونية لا يسهّل الحصول عليها من المصارف ، ولكن الدراسة أثبتت فعاليتها في حل مشكلة السيولة ، حيث تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) يفيد بأنها مخفضة التكاليف وآمنة وسهلة الاستخدام من قبل جمهور العملاء على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وتستخدم من قبل جمهور العملاء في عمليات السحب النقدي والشراء كبديل عن النقود الورقية ، مما خفف من حدة أزمة السيولة.

دراسة العيد وآخرون (2020.2021م) بعنوان: فعالية خدمات الدفع الإلكتروني في المصارف الليبية. سمح التطور التكنولوجي بظهور وسائل دفع إلكترونية حديثة ناتجة عن الأنترنت والتجارة الإلكترونية، مما جعل هذه الوسائل تختصر الوقت والتكلفة وتحقق مكاسب لم تكن الوسائل

التقليدية لتحقيقها، رغم وجود عيوب لها، خاصة الجرائم الإلكترونية كالاحتيال والنصب وغيرها. وتهدف الدراسة إلى التطلع لمدى مساهمة وفعالية خدمات الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة بالبلد. وشملت الدراسة أزمة السيولة وعلاقتها بوسائل الدفع الحديثة، وتبنت في الجانب التطبيقي بريد الجزائر - أدرار - صور واشكال الدفع الإلكتروني بهذه المؤسسة، واقعها، وآفاقها وإسهامها في التخفيف من الأزميتين الصحية (كوفيد19) وأزمة السيولة، وخلصنا إلى أن لهذه الوسائل دور كبير في التخفيف من تداعيات انتشار الوباء، في ذات الوقت ساهمت في التخفيف من أزمة السيولة بالبلد، معتمدين المنهج التحليلي الوصفي في برهنة ذلك.

دراسة الشريف (2016م) بعنوان: تقييم خدمات بطاقات الدفع الإلكتروني خارج المصارف في السودان. الهدف من الدراسة هو تقييم خدمات البطاقات الإلكترونية التي توفرها المصارف، وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة نوعية محددات هذه الخدمات بالإضافة إلى أهم مقومات وعناصر نجاحها من وجهة نظر العملاء، وذلك من خلال الفرضيات المتمثلة في أنه توجد عدة عوامل تؤثر على انتشار البطاقات الإلكترونية، بالإضافة إلى أن توفر مواصفات الجودة في خدمات البطاقات الإلكترونية، مثل (الكفاءة، الاعتمادية، السرية، الاتصال، الاستجابة) تعتبر من العوامل المؤثر على تقييم العملاء لهذه الخدمات. لتحقيق هدف الدراسة فقد قامت الباحثة بدراسة ميدانية إلى المتخصصين ومستخدمي بطاقات الدفع الإلكترونية. وقد تم تحليل نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS لحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاختبار مدى الاعتمادية. توصلت الدراسة إلى أن خدمات بطاقة الدفع الإلكترونية سهلة الاستخدام وذات كلفة متدنية، كما تعمل على توفير الوقت، الجهد والمصاريف بالإضافة إلى أنها تتمتع بالكفاءة والاعتمادية والسرية غير أن هذه الخدمات عدة معوقات تحد من انتشارها في السودان؛ كضعف البنية التحتية لمتطلبات الخدمات، فضلا عن ضعف القوانين التي تحكم التعامل بخدمات بطاقات الدفع الإلكتروني.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عما سبقتها هو تحديد دور وسائل الدفع الإلكتروني في حل أزمة السيولة، أيضاً مكان وزمان عينة الدراسة حيث معظم الدراسات السابقة تمت دراستها على دولة معينة وكانت ليبيا بين هذه الدول ولكن في هذه الدراسة تم اختيار العينة في الجنوب الليبي وتحديداً وادي الشاطئ. وشهدت هذه الأزمة معظم تلك الدراسات وتم استخدام البطاقات الإلكترونية في حل أزمة السيولة. وهدفت هذه الدراسة على تقييم خدمات البطاقات الإلكترونية التي توفرها المصارف، وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة نوعية محددات هذه الخدمات بالإضافة إلى أهم مقومات وعناصر نجاحها من وجهة نظر العملاء، وذلك

من خلال الفرضيات المتمثلة في انه توجد عدة عوامل تؤثر على انتشار البطاقات الإلكترونية، بالإضافة الى أن توفر مواصفات الجودة في خدمات البطاقات الإلكترونية، مثل (الكفاءة، الاعتمادية، السرية، الاتصال، الاستجابة) تعتبر من العوامل المؤثر على تقييم العملاء لهذه الخدمات.

الاطار النظري

وسائل الدفع الإلكتروني:

لم يتوقف التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية والاتصال في التجارة الالكترونية عند حد المعالجة الالكترونية لوسائل الدفع الكلاسيكية، بل تم اختراع ووضع أدوات وليدة التجارة الالكترونية نفسها، خاصة وأن للعقد الالكترونية طبيعة غير مادية، يلتزم المشتري بالوفاء بالتزاماته المتمثلة بدفع الثمن فلا بد أن يكون الثمن الكترونياً. مصطلح الدفع الالكتروني واسع يجمع بين طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها التكنولوجيا متقدمة للوفاء، مثل التحويل الالكتروني للأموال، الشيك الالكتروني، الكمبيالة الالكترونية، الدفع بالبطاقة الالكترونية (بطاقة الائتمان أو بطاقة الوفاء) أو الدفع بالنقد الالكتروني (عايد الشورة، 2008، ص19).

مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني:

تعرف وسائل الدفع الالكترونية: على انها عملية تحويل الأموال بطريقة رقمية مستخدماً بذلك الحاسوب عن طريق ارسال بيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما. (يمينه وآخرون 2014 -2015 ص 28).

أما التعريف الثاني: على انها وسيلة دفع تتم جميع عملياتها الكترونياً، ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية. مولفرعة (6 سبتمبر، 2016، ص80).

نشأة وسائل الدفع الالكترونية:

لقد كان ظهور وسائل الدفع الالكترونية نتيجة التحديات المالية بفعل الصيرفة الالكترونية، ومهما كانت درجة الحدائة على المستويات الجزئية فعلم الوساطة المالية عرف تحول غير من اهداف واستراتيجيات المصارف في الآونة الأخيرة، وكان ذلك نتيجة الثورة التكنولوجية الحديثة في الاعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية. غير ان استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الأصل الى ظهور بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات

المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال بطاقات معدنية تستخدم في تعريف الزبون على مستوى البريد، حيث انه في نهاية السبعينات نتيجة الثورة الالكترونية تم تزويد البطاقة بمسارات مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها انها تحتوي على ذاكرة، ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عملية الدفع (خريس، خضير، حصاونه، الأردن، 2002، ص 17).

أنواع وسائل الدفع الالكترونية:

1- بطاقة الائتمان: وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع صاحبها شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات أو سلع.

2- البطاقات الذكية: وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها، وتتميز بإمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى وغيرها.

3- النقد الإلكتروني: تستخدم هذه الطريقة عند التعامل مع الصفقات ذات القيمة النقدية المنخفضة. وتأخذ هذه النقود شكل وحدات الكترونية تخزن في جهاز الحاسب الخاص بالبائع أو المشتري، في صيغة برمجية للخدمات المالية (بعداش، الجزائر، 1998-1999، ص 13).

4- الشيكات الإلكترونية: تستخدم هذه الطريقة للدفعات المالية الكبيرة، إذ تعتمد على فكرة اعتماد الوسيط لإتمام عملية التخليص، المتمثلة في جهة التخليص (البنك)، الذي يشترك لديه البائع والمشتري.

5- الاعتماد البنكي الإلكتروني: وهي اتفاقية مكتوبة بين البنك والبائع والمشتري، وتسمح هذه الاتفاقية للبنك بتحويل مبالغ من رصيد المشتري إلى البائع بعد تقديمه الوثائق التي تسمح بذلك (الطائي، 2018، ص 189، 185).

مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني:

أولاً: مزايا وسائل الدفع الإلكتروني:

- 1- بالنسبة لحاملها: تعطي لحاملها عدة مزايا من أهمها سهولة وسر الاستخدام، كما تعطيه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفاذي السرقة والضياع، وغيرها.
- 2- بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما انها ازاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما ان العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

3- بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحصل عليها المصارف والمؤسسات المالية (زيدان ، الإسكندرية، 2004، ص28).

ثانياً: عيوب وسائل الدفع الالكتروني:

- 1- بالنسبة لحاملها: من مخاطر استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والانفاق بما يفوق القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
- 2- بالنسبة للتاجر: بمجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه او عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء.
- 3- بالنسبة لمصدرها: من اهم الاخطار التي يواجهها مصدرها ومدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل المصدر نفقات ضياعها (حورية وآخرون، 2018-2019).

أنواع البطاقات الدفع الإلكتروني (النقود الإلكترونية - أو النقود البلاستيكية):

- تصدر البنوك أنواعاً عديدة من هذه البطاقات وهي:

1: بطاقات السحب الآلي cash card - ATM: وهذه البطاقة تخول صاحبها، الحق في سحب مبالغ مالية من حسابه بحد أقصى متفق عليه من خلال أجهزة خاصة حيث يقوم العميل بإدخال بطاقته إلى جهاز السحب الآلي، والذي يطلب منه إدخال الرقم السري الخاص به (P.I.N). ولو كان الرقم السري صحيحاً فإن الجهاز يطلب من العميل تحديد قيمة المبلغ الذي يحتاجه عن طريق لوحة المفاتيح على الجهاز، وبعد الصرف يسترد العميل بطاقته بطريقة آلية، ويسجل هذا المبلغ في الجانب المدين من الحساب العميل مباشرة (on- line)، (حجازي، 2007، ص411-412).

2. بطاقات الشيكات cheque guarantee card : وعن طريقها يتعهد البنك الذي يصدر البطاقة لعميله بأن يضمن سداد الشيكات التي يصدرها العميل على هذا البنك، وذلك وفقاً لشروط إصدار البطاقة. وتحتوي هذه البطاقة عادة على اسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك بالوفاء به في كل شيك يحرره العميل، إضافة إلى التأكد من مدة صلاحية البطاقة للاستعمال، وإذا ما تحققت هذه الشروط، فإن البنك المسحوب عليه يلتزم بأن يدفع قيمة الشيك للمستفيد بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود رصيد كافٍ لديه (الكيلاني، 2008، ص464).

3- بطاقات الوفاء debit card: هي بطاقات تخول حاملها سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبلها بموجب اتفاق مع الجهة المصدرة لها، وذلك بتحويل ثمن البضائع والخدمات من الحساب العميل - حامل البطاقة - إلى حساب التاجر البائع وذلك بطريقتين إحداهما مباشرة والأخرى غير المباشرة.

- وفي الطريقة غير المباشرة يقدم العميل - المشتري - بطاقته التي تحتوي على بياناته وبيانات البنك المصدرة لها، إلى التاجر الذي يدون بيانات مفصلة عن المشتري وبطاقته، ويوقع الأخير على فاتورة من عدة نسخ، ترسل نسخة منها إلى البنك الخاص بالعميل أو الجهة المصدرة للبطاقة لسداد المشتريات ثم الرجوع على حامل البطاقة بعد ذلك (الرفاعي، بالعربي، الأردن، 2002، ص 74-75).

- وأما الطريقة المباشرة فإنها تتم عن طريق قيام العميل - المشتري - بتسليم بطاقته إلى محاسب المحل - التاجر - والذي يمرر البطاقة على جهاز للتأكد من وجود رصيد كاف لهذا العميل في البنك الخاص به، وذلك لتسديد قيمة مشتريات العميل، ولا يتم ذلك سوى بعد قيام العميل بإدخال رقمه السري في الجهاز - مع ملاحظة مخاطر هذه العملية التي تتم أمام محاسب التاجر - فإن قام العميل بإدخال الرقم وفوض البنك في تحويل المبلغ من حسابه إلى حساب التاجر، تتم عملية التحويل مباشرة من حساب العميل إلى حساب التاجر عن طريق عمليات حسابية في بنك كل منهما. ولا شك أن هذه البطاقة تمثل ضماناً كافياً لأجل الحصول على مستحقاتهم، سواء عن طريق الدفع المباشر أو الدفع المؤجل (حجازي، 2007، ص 412-414).

4- بطاقات الائتمان credit card : وهي بطاقة تخول حاملها الحق في الحصول على تسهيل ائتماني من مصدر هذه البطاقة لحامل البطاقة، حيث يقدمها إلى التاجر، والذي يحصل بموجبها على سلع وخدمات، تسدد قيمتها من الجهة مصدرة البطاقة، ويجب على حامل البطاقة سداد القيمة للجهة مصدرة البطاقة خلال أجل متفق عليه، وبذلك فهي تمنح حاملها أجلاً حقيقياً، وهو ذلك الأجل الذي اتفق على السداد خلاله مع الجهة مصدرة البطاقة. (حسين، الإسكندرية، 2003، ص 11). والجهات التي تصدر هذه البطاقات تحصل على فوائد مقابل توفير اعتماد لحاملها، ولذلك في هذه البطاقات أداة ائتمان حقيقية (حجازي، 2007، ص 415).

نظام الدفع عبر الهاتف المحمول:

أهمية وأهداف النظام: لا شك أن تحقيق فرص النمو يكون الهاجس الكبير للعديد من دول العالم، حيث أن الكل يحاول وضع سياسات واستراتيجيات للوصول لهذا المبتغى. ومن أهم المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي والاجتماعي قدرة الأفراد والمؤسسات الصغيرة. هذا وتؤكد العديد من الدراسات على أهمية ودور توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية المختلفة، في تحسين فرص النمو الاقتصادي وتحسين دخول الأفراد. وتعتبر خدمات الدفع عبر المحمول ومن أهم هذه الوسائل حالياً لدمج الفقراء في النظام المالي أو ما يعرف بالشمول المالي. وبهذا تكون خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول قادرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية (الهيحاء، عمان، 2005، ص22):

- الاشتغال المالي
 - زيادة عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي
 - تحقيق فرص نمو اقتصادي من خلال زيادة الكتلة النقدية بالقطاع المصرفي
- نماذج تطبيق النظام: هناك عدة نماذج لتطبيق النظام وبالتالي إتاحتها وإدارته والتعامل معه، غير أن النماذج الثلاث التالية تعتبر هي النماذج المحورية التي تدور حولها تقديم النماذج المختلفة لنظام الدفع عبر الهاتف المحمول. ويمكن تعديل أي نموذج من خلال إضافة عوامل أخرى.
- 1- نموذج إدارة النظام بواسطة المصارف فقط.
 - 2- نموذج إدارة النظام بواسطة شركات الهاتف المحمول فقط.
 - 3- نموذج إدارة النظام بواسطة المصارف وشركات الهاتف المحمول معا.

خصائص وأهمية وسائل الدفع الإلكتروني:

أولاً: تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بالخصائص الآتية:

- يتسم نظام الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامها لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم (سميس روب، سبيكرمارك وآخرون 2006 ص226).

- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو ذاكرة رئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.
 - يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعين في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت أي من خلال مسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية.
 - يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.
- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:
- النوع الأول:** شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.
- النوع الثاني:** شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة. (منصور، 2003، ص 120-122).
- ثانيا: أهمية وسائل الدفع الالكتروني:**

بعدما كانت التسويات المالية تتم عن طريق وسائط مادية ملموسة ومعروفة وهي أدوات الوفاء الشائعة الاستخدام من النقود والشيكات ومع اتساع نطاق التجارة الالكترونية فظهرت وسائل تواكب التطورات الحاصلة وتم التعبير عن هذه الوسائل بمصطلح الدفع الالكتروني، التي يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك أو رقم بطاقة بنكية عن طريق البريد أو من خلال فاكس أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي ولكن هذه الوسائل لا تتفق وخصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها إذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة الاتصالات اللاسلكية موحدة عبر حاسب (telematique)، (زواش، 2010-2011).

العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكتروني.

إن من أبرز العوامل التي ساعدت على تراجع وسائل الدفع التقليدية وحلول وسائل الدفع الإلكتروني محلها من أهمها:

أولاً: تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

إن الإحساس بالأمان الذي ولدته نظم الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جداً إلا أن لنظام الدفع مشاكل كثيرة منها:

1- انعدام الملائمة 2- إجراء المدفوعات في الوقت غير الحقيقي 3- انعدام الأمن 4- تكلفة المدفوعات أعلى

ثانياً: استخدام تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال في المجال المصرفي: لجأت إدارة المصارف تدريجياً إلى تقديم خدمات مصرفية في الآونة الأخيرة من خلال شبكة الانترنت، التي أضحت عماد المعرفة والاقتصاد وبظهور تكنولوجيا الشبكة العالمية حيث أمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات والمواقع على الانترنت.

ثالثاً: التوجه نحو التجارة الالكترونية:

لقد أثير موضوع التجارة الالكترونية لأول مرة في منظمة التجارة العالمية باقتراح قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع العام للمنظمة في فيفري 1998، وعليه يجمع المتتبعون للنشاط التجاري أن الاتجاه العام بين مختلف الوسائل المستخدمة أن المشهد التجاري الحالي يتجه نحو ابتكار برامج وبروتوكولات جديدة واعتماد إجراءات أمنية وتشريعات قانونية من أجل بناء صرح جديد للتجارة يعرف بالتجارة الالكترونية (زواش، 2010-2011).

الشروط والاحكام الخاصة بالدفع الالكتروني عن طريق البطاقات بالدينار الليبي:

- 1- توفر البنية التحتية (مملوكة أو إسناد خارجي لـ Data center) الخاصة بتشغيل مركز معالجة المعاملات الالكترونية داخل ليبيا معتمد وفق المعايير الدولية (PCI DSS).
- 2- يجب على الشركة ربط مراكز بياناتها الكترونياً مع نظم التسوية حسب توجيهات الجهة المختصة.
- 3- يجب أن تصدر البطاقات المحلية بأسماء المصارف التجارية وان تحمل شعارها.
- 4- ملكية البيانات المتعلقة بالبطاقات والعمليات الالكترونية تعود للمصارف التجارية ومسؤولية تأمين حمايتها وسريتها تقع على عاتق الشركة.

- 5- التزام الشركة بتطبيق وتنفيذ كافة القوانين والضوابط والتشريعات المنظمة للمعاملات الالكترونية بشكل عام الصادرة عن الجهة المختصة والدولة الليبية.
- 6- تلتزم الشركة والمصرف التجاري بمناشير اسعار الخاصة بالمعاملات الالكترونية للجهة المختصة.
- 7- تتحمل الشركة عملية تسويق منتجاتها الإلكترونية للمصارف التجارية ويبقى قرار الاختيار بالموافقة أو الرفض من صلاحيات المصارف التجارية (مصرف ليبيا المركزي 2020).

مفهوم وتعريف السيولة: يقصد بالسيولة المصرفية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية أوالتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع. كما يمكن تعريف السيولة على أنها قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقداً باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يرغب. والسيولة لا تقتصر على قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته والدفع نقداً عند الطلب لتغطية ما يطلبه المودعون من مسحوبات، بل يجب الا يترتب على عملية تحويل الأصل إلى نقد حاضر تحمل المصرف نفقات أو تعرضه لخسائر (هندي، 2010، ص 295-296).

أهمية السيولة النقدية والعوامل المؤثرة عليها:

أولاً: أهمية السيولة النقدية:

تتبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى ما يلي:

- 1- يتعلق مقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها لتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الانية.
- 2- تدعيم ثقة مقرضيها بها عن طريق بناء سمعتها وذلك بدفع التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها.
- 3- الاستفادة من الخصم النقدي باستغلاله إذا ما تم منحه لها عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها.

4- مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب منها مبالغ نقدية تكون في متناول يدها فوراً.

ولهذا فان تحقيق السيولة المناسبة يعتبر من الأهداف المهمة للوظيفة المالية في القطاع الخاص والعام على السواء (حماد عبدالعال، 2005، ص 105).

ثانياً: العوامل المؤثرة على السيولة النقدية:

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن ان نقسمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

أولاً: العوامل الخارجية:

إن مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت وتكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة والأخرى وهي:

1- شروط الدفع القانونية. 2- القواعد الناظمة للعقود. 3- استخدامات الربح.

وهنا فان مهمة إدارة المنشأة أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وان تهتم بتأثير هذه العوامل على السيولة.

ثانياً: العوامل الداخلية:

إن العوامل هذه تصنف إلى:

1- عوامل تأثير على حركات النقود.

2- عوامل تأثير على المخصصات أو الأصول المالية. الصفار، (الصفار، 2015، ص 324).

أنواع أزمات السيولة:

تنقسم أزمات السيولة إلى نوعين هما:

1- أزمات طويلة الأجل: وتحدث عندما تعجز الدولة عن تمويل نفقاتها العامة أو تكون طموحاتها ومشروعاتها أكبر من القدرة الاستيعابية على تمويل هذه الطموحات والمشروعات، وفي الغالب تضطر الدولة الى الاقتراض من الخارج وهو ما يجعلها تقع في مصيدة الديون.

2- أزمات مؤقتة: وهي تحدث بسبب معدلات النمو العالية والسريعة في الاستثمارات التي تمتص السيولة والأسواق، وخاصة إذا كانت هذه الاستثمارات في مشروعات تحتاج الى وقت طويل حتى تدر عائداً (زيلوكس، 2003، ص122).

أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة:

في أزمة السيولة التي تتميز بالارتفاع المضطر لنسبة الطلب على النقود تعود أهمية انشاء أنظمة دفع الالكترونية في القطاع المالي والمصرفي الى إرساء أسس منظومة مصرفية ومالية الكترونية في بالحداثة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات على المستوى العالمي.

ان تشجيع التعامل بالنقد الإلكتروني عبر الدفع من خلال الهاتف النقال او اية وسيلة دفع الكترونية، سيقفل من التداول من العملات الورقية والمعدنية. وهو ما من شأنه تحجيم مستويات التعامل بها على المدى البعيد وهذا بدوره يقلص الحاجة لطباعة الاوراق المالية والعملية المعدنية مما يوفر مصاريف باهضة على مؤسسة دار النقود. كما سيعود بالفائدة على البنوك التي ستدرك الانخفاض المتحقق على التكلفة الناتجة عن التعاملات النقدية إضافة الى التكلفة المترتبة على الاستثمار في أجهزة الموزع الآلي وصيانتها (العيد واخرون، 2020-2021).

الاطار العملي

الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الخطوات التي تم اتباعها في سبيل إجراء الدراسة الميدانية.

- فرضيات الدراسة: تقوم هذه على فرضية أساسية مفادها:

Ho: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة في المصارف التجارية.

Ho: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام بطاقة الخصم المباشر في الحد من أزمة السيولة.

Ho: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التطبيق الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة.

مجتمع وعينة الدراسة:

1- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين والعملاء في المصارف التجارية ببلديات وداي الشاطيء.

2 - عينة الدراسة: وهي عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وتتكون من 50 مفردة من جميع العاملين وعملاء المصارف التجارية ببلديات وادي الشاطيء.

أداة جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث احتوى الاستبيان على ثلاثة وعشرون عبارة وزعت هذه العبارات على أربع مجموعات وبناءً على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تشمل 4 أسئلة شخصية وهي: الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، ومستخدمي البطاقة الالكترونية.

المجموعة الثانية: تشمل 5 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل ((استخدام وسائل الدفع الالكترونية)).

المجموعة الثالثة: تشمل 5 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل ((تقييم وسائل الدفع الالكترونية)).

المجموعة الرابعة: تشمل 9 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل ((استخدام البطاقة الالكترونية في التقليل من أزمة السيولة المالية)).

حركة نماذج الاستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الاستبيان وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية تم توزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان غير المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الفاقدة " المستبعدة + غير المعادة "	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
العدد	50	47	3	10	13	37
النسبة	100%	94%	6%	20%	26%	74%

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 47 نموذج استبيان والتي تمثل 94% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أما نماذج الاستبيان غير المعادة فكانت 3 نماذج استبيان والتي تمثل 6% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أما نماذج الاستبيان المستبعدة كانت 10 نماذج استبيان والتي تمثل 20% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 37 نموذج استبيان والتي تمثل 74% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

1- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات: تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين (0 ، 1) وبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة فعندما تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا صفر فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق بين إجابات مفردات العينة ، أما إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحد صحيح فيدل ذلك على وجود ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة ، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا (α) هي 0.6 وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما زادت قيمته عن 0.8 كان ذلك أفضل.

2- التوزيع النسبي: يستخدم هذا الأسلوب لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة على سؤال معين من أسئلة الاستبيان فعندما يكون المقياس المستخدم لكارتر الخماسي (غير موافق بشدة - غير موافق - محايد - موافق - موافق بشدة).

3- اختبار T حول المتوسط: يستخدم اختبار t حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية تتبع التوزيع الطبيعي حيث تكون: تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة استخدم الباحثون الطريقة الرقمية في ترميز الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي كما بالجدول التالي:

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالعبارات الإيجابية

الإجابة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: إعداد الباحث

وبالتالي يكون متوسط هذه الدرجات (3)، فإذا كان متوسط درجة الإجابة لا يختلف معنويا عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة أما إذا كانت تزيد معنويا عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة عالية في حين إذا كانت تقل معنويا عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS .

نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من اجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور البحث فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3-4) :

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

رقم العبارة السلبية على الثبات	قيمة ألفا	بيان
(2،5)	0.837	العبارات المتعلقة باستخدام وسائل الدفع الالكترونية
(3،4)	0.595	العبارات المتعلقة بتقييم وسائل الدفع الالكترونية

	العبارات المتعلقة باستخدام البطاقة الالكترونية في التقليل من ازمة السيولة المالية	0.933	(1,2,5)	
--	---	-------	---------	--

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرونباخ ألفا (α)، ومن العمود الثالث والذي يبين العبارات التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول هذه العبارات إن وجدت، حيث كانت قيم الثبات أعلى من حد القبول، حيث بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة باستخدام وسائل الدفع الالكترونية 0.837، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارات (2,5)، كذلك بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بتقييم وسائل الدفع الالكترونية 0.595 وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارات، (3,4)، أيضاً بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة باستخدام البطاقة الالكترونية في التقليل من ازمة السيولة المالية 0.933، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارات 1,2,5.

خصائص مفردات العينة:

1- توزيع مفردات العينة حسب النوع:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب النوع ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب النوع.

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	25	68%
أنثى	12	32%
المجموع	37	100%

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من الذكور وبنسبة 68٪، والباقي من الاناث وبنسبة 32٪.

2- توزيع مفردات العينة حسب العمر :-

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العمر ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العمر.

العمر	العدد	النسبة %
من 20 الى اقل من 25	0	0%
من 25 الى اقل من 30	8	22%
من 30 فما فوق	29	78%
المجموع	37	100%

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من أعمارهم (من 30 فما فوق)، ونسبة 78%، والباقي من أعمارهم (من 25 الى اقل من 30) سنة، ونسبة 22%.

3- توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المستوى التعليمي ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
متوسط فاقل	0	0%
ثانوي	12	32%
جامعي	25	68%
المجموع	37	100%

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من مستواهم التعليمي (جامعي)، ونسبة 68٪، والباقي من مستواهم التعليمي (ثانوي)، ونسبة 32٪.

4- توزيع مفردات العينة حسب استخدام البطاقة الالكترونية: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب استخدام البطاقة الالكترونية ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب استخدام البطاقة الالكترونية.

استخدام البطاقة الالكترونية	العدد	النسبة %
لا	4	11%
نعم	33	89%
المجموع	37	100%

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (4-7) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من يستخدمون البطاقة الالكترونية ونسبة 89٪، والباقي من لا يستخدمون البطاقة الالكترونية ونسبة 11٪.

- درجة الموافقة حول استخدام البطاقات الإلكترونية: الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول استخدام البطاقات الإلكترونية.

الجدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول استخدام البطاقات الإلكترونية.

ت	العبارات	المتوسط	النسبة %	المتوسط	النسبة %	المتوسط	النسبة %	المتوسط	النسبة %
1	هل تستخدم البطاقة الالكترونية	4.405	0.000	1	0	1	16	19	0.000
				2.7	0.0	2.7	43.2	51.4	0.000

0.000	3.973	عالية جداً	5	0	2	14	16	التكرار	استعمال البطاقة	2
			13.5	0.0	5.4	37.8	43.2	النسبة	الإلكترونية في عملية الدفع أكثر سهولة من الطريقة التقليدية	
0.000	4.135	عالية	1	0	5	18	13	التكرار	تحويل الأموال	3
			2.7	0.0	13.5	48.6	35.1	النسبة	بالبطاقة الإلكترونية جعل المهمة أكثر سهولة	
0.000	4.297	عالية	0	0	4	18	15	التكرار	استعمال البطاقة	4
			0.0	0.0	10.8	48.6	40.5	النسبة	الإلكترونية في عملية السحب أكثر سهولة من الطرق الأخرى	
0.000	4.324	عالية	0	0	3	19	15	التكرار	مميزات البطاقة	5
			0.0	0.0	8.1	51.4	40.5	النسبة	الإلكترونية ساهمت في تذليل بعض صعوبات الاجراءات المالية	

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول العبارات 1، 2 عالية جداً.

ب- درجة الموافقة حول العبارات 5،4،3 عالية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بوجود الصيرفة الإلكترونية تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة يختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ - الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات 5،4،3،2،1. ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى الدراسة، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة باستخدام البطاقات الإلكترونية. واستخدام اختبار "ت" حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4-8) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة باستخدام البطاقات الإلكترونية لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة باستخدام البطاقات الإلكترونية يختلف عن 3.

الجدول رقم (9) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة باستخدام البطاقات الإلكترونية

الدلالة المعنوية	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط العام	المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة ب استخدام البطاقات الإلكترونية
0.000	10.794	0.691	4.227	

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (9) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة إحصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 4.227 كان أعلى من المتوسط المفترض، لذلك:

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود مستوى مقبول لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الإلكترونية).

درجة الموافقة حول تقييم البطاقات الإلكترونية.

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول تقييم البطاقات الإلكترونية.

الجدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول تقييم البطاقات الإلكترونية

ت	العبارات		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	هل واجهتك مشاكل أثناء استعمال البطاقة الالكترونية	التكرار	7	14	8	6	2	عالية	3.486	0.014
	النسبة	18.9	37.8	21.6	16.2	5.4				
2	هل واجهتك صعوبة في طلب البطاقة الالكترونية	التكرار	4	14	8	10	1	عالية	3.270	0.134
	النسبة	10.8	37.8	21.6	27.0	2.7				
3		التكرار	11	18	5	2	1	عالية	3.973	0.000

			2.7	5.4	13.5	48.6	29.7	النسبة	يمكن استرجاع البطاقة الالكترونية في حالة السرقة او الضياع	
0.000	3.919	و.ب.	0	2	7	20	8	التكرار	هل ترى نقصا في عدد الموزعات	4
			0.0	5.4	18.9	54.1	21.6	النسبة	الالية المنتشرة عبر البلاد	
0.037	3.378	و.ب.	1	8	9	14	5	التكرار	هل صادفتك اعطال في الموزعات الآلية	5
			2.7	21.6	24.3	37.8	13.5	النسبة	اثناء استعمالك للبطاقة الالكترونية	

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن: درجة الموافقة حول العبارات 1،2،3،4،5 كانت عالية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بتقييم البطاقات الإلكترونية تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ - الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات 1، 3، 4، 5. ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.

ب - الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارة 2، ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث أن الدلالة المعنوية لمتوسط إجابات مفردات العينة تزيد عن 0.05 فهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية الدراسة، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بتقييم البطاقات الإلكترونية. واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بتقييم البطاقات الإلكترونية لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بتقييم البطاقات الإلكترونية يختلف عن 3.

الجدول رقم (11) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بتقييم البطاقات الإلكترونية

الدلالة المعنوية	إحصائي الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط العام	المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة ب
0.000	5.876	0.626	3.605	تقييم البطاقات الإلكترونية

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (11) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة إحصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 3.605 كان أعلى من المتوسط المفترض، لذلك:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الالكترونية) في تسهيل إجراءات المعاملات المالية.

درجة الموافقة حول تقليل أزمة السيولة.

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول تقليل أزمة السيولة.

الجدول رقم (12) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول تقليل أزمة السيولة.

ت	العبارات	المتوسط	الدرجة الموافقة	المتوسط	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
1	استعمال البطاقة	4.378	عالية جدا	1	0	1	17	18	التكرار
	ساهم في تسهيل الاجراءات المالية اوقات المناسبات.			2.7	0.0	2.7	45.9	48.6	النسبة
2	ادى استعمال البطاقة الالكترونية الى تسريع أكثر للعمليات المالية.	4.081	عالية جدا	4	0	2	14	17	التكرار
				10.8	0.0	5.4	37.8	45.9	النسبة
3	استخدام البطاقة الالكترونية خفف من مشاهد الاكتظاظ في مكاتب البريد.	4.135	عالية جدا	3	0	3	14	17	التكرار
				8.1	0.0	8.1	37.8	45.9	النسبة
4		4.108	عالية جدا	4	0	3	11	19	التكرار

			10.8	0.0	8.1	29.7	51.4	النسبة	توفير السيولة في الموزعات الالية يخفف من عناء التقيد بالزمان والمكان.	
0.004	3.649	عالية جدا	3	4	8	10	12	التكرار	السحب بالبطاقة الالكترونية أكثر اقتصادا بخصوص خصم اقتطاع العمولة مقارنة بالشيك.	5
			8.1	10.8	21.6	27.0	32.4	النسبة		
0.001	3.730	عالية	5	0	5	17	10	التكرار	ظهور عملية الشراء عبر مواقع الانترنت ساهم في الرغبة في امتلاك البطاقة الالكترونية.	6
			13.5	0.0	13.5	45.9	27.0	النسبة		
0.000	3.973	عالية جدا	5	0	2	14	16	التكرار	تعامل بعض المحلات بالدفع الالكتروني أسهم في ايجاد بديل أفضل عن التعاملات التقليدية.	7
			13.5	0.0	5.4	37.8	43.2	النسبة		
0.002	3.730	عالية	5	1	6	12	13	التكرار		8

			13.5	2.7	16.2	32.4	35.1	النسبة	تسديد بعض النفقات والفواتير، تعبئة الجوال ... (الخ) عبر الانترنت أسهم في توفير الوقت.	
			5	0	3	9	20	التكرار	تعد البطاقة الالكترونية بمثابة اداة امان للسيولة من مختلف المخاطر (كالسرقة وغيرها ...)	9
0.000	4.054	ف.ك.ك	13.5	0.0	8.1	24.3	54.1	النسبة		

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول العبارات 1،2،3،4،5،7،8،9 عالية جداً.

ب- درجة الموافقة حول العبارة 6 عالية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بتقليل أزمة السيولة تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ - الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات 1،2،3،4،5،6،7،8،9. ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه

العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة الدراسة، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بتقليل أزمة السيولة. واستخدام اختبار حول "ت" المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12) حيث كانت:

الفرضية الصفريّة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بتقليل أزمة السيولة لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بتقليل أزمة السيولة يختلف عن 3.

الجدول رقم (13) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بتقليل أزمة السيولة

المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
تقليل أزمة السيولة	3.982	0.996	5.995	0.000

المصدر: إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (4-13) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة إحصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 3.982 كان أعلى من المتوسط المفترض، لذلك:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الالكترونية) في التخفيف من أزمة السيولة.

النتائج والتوصيات

بنيت نتائج وتوصيات هذه الدراسة على التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة على عبارات صحيفة الاستبيان وبالتالي ستُظهر النتائج مدى توافق آراء مفردات العينة وكذلك نتائج اختبار الفرضيات، أما التوصيات فستركز على معالجة نقاط الضعف التي ظهرت بعد التحليل.

أولاً - النتائج:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود مستوى مقبول لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الإلكترونية).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الإلكترونية) في تسهيل إجراءات المعاملات المالية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الإلكترونية) في التخفيف من أزمة السيولة.

ثانياً- التوصيات:

اعتماداً على النتائج السابقة يوصي الباحثين بضرورة معالجة مصارف العينة للمشاكل التي تواجه العملاء والموظفين في تعاملهم بالبطاقات الإلكترونية كالنقاط التالية:

- (1) يواجه العملاء والموظفين مشاكل أثناء استعمال البطاقة الإلكترونية.
- (2) يرى العملاء والموظفين نقصاً في عدد الموزعات الآلية المنتشرة عبر البلاد.
- (3) صادفت العملاء والموظفين أعطال في الموزعات الآلية أثناء استعمالك للبطاقة الإلكترونية.
- (4) واجه العملاء والموظفين صعوبة في طلب البطاقة الإلكترونية.

المراجع

أولاً/ الكتب :

- 1- إبراهيم سيد أحمد : قانون التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وقانون الملكية الفكرية والأدبية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2005 .

- 2- بهاء شاهين: العولمة والتجارة الإلكترونية - رؤية إسلامية ، ط 1 ، القاهرة ، الفاروق الحديث للطباعة والنشر ، 2000 .
- 3- ثابت عبد الرحمن إدريس وجمال الدين محمد المرسي: التسويق المعاصر ط 1، الإسكندرية الدار الجامعية 2005
- 4- جمال نادر : أساسيات ومفاهيم التجارة الإلكترونية ، ط 1 ، عمان ، دار الإسراء ، 2005.
- 5- جون هدسون و مارك هرنذر: العلاقات الاقتصادية الدولية ، ت: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي ، الرياض ، دار المريخ ، 1987.
- 6- حمدي عبد العظيم: التجارة الإلكترونية أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية القاهرة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية 2001 .
- 7- دانييل زيلوكس : المرشد الأساسي في التجارة الإلكترونية ، ط 1، القاهرة مجموعة النيل العربية 2003 ص 32.
- 8- رأفت رضوان : عالم التجارة الإلكترونية، ط 1 ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية ، 1999.
- 9- روب سميس ومارك سبيكر وآخرون : مرشد الأذكاء الكامل - التجارة الإلكترونية- ، ت: خالد العامري وآخرون ، ط 1 ، القاهرة ، دار الفاروق ، 2000 .
- 10- سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، الاسكندرية ، مكتبة الاشعاع الفنية ، 2001 .
- 11- طارق عبد العال حماد : التجارة الإلكترونية (المفاهيم - التجارب - التحديات) الإسكندرية الدار الجامعية 2005 .
- 12- عبد الحميد بسيوني وعبد الكريم عبد الحميد بسيوني: التجارة الإلكترونية ، القاهرة ، دار الكتب العلمية ، 2003 .
- 13- كاترين ل. مان و سوا . إيكرت وآخرون: التجارة الإلكترونية العالمية ، ت : الشحات منصور ، ط 1 ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، 2003 .
- 14- محمد عبد الحافظ عبد العال حسن : الاتجاهات الحديثة في المراجعة - مراجعة العمليات الاقتصادية الإلكترونية - ، القاهرة ، الحريري للطباعة ، 2005 .

15- منير محمد الجنبهي و ممدوح محمد الجنبهي : الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني ، الإسكندرية 2003، 2005 ، دار الفكر الجامعي ، د32.ت 3.

ثانياً/ الدوريات :

- 1-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : " تسهيل التجارة والتجارة الإلكترونية في منطقة الأسكوا " ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 2003 .
- 2-إيهاب الدسوقي : "الأبعاد الاقتصادية للتقدم التكنولوجي على أداء التجارة الخارجية " ، السياسة الدولية ، الاهرام ، القاهرة ، ع(129) ، يوليو 1997 .
- 3-بنك الإسكندرية : " النقود الإلكترونية " النشرة الاقتصادية أبنك الإسكندرية الإسكندرية أم (33) 2001 .
- 4-بنك الإسكندرية : " التجارة الإلكترونية آلية فعالة لتنشيط التجارة الدولية " ، النشرة الاقتصادية أبنك الإسكندرية أم 31 1999 .
- 5-بنك الاسكندرية : " وسائل ونظم الدفع الإلكتروني " ، النشرة الاقتصادية ، بنك الاسكندرية ، الاسكندرية ، م(33) ، 2001 .

ثالثاً/ الرسائل العلمية :

- 1-إلهام محمد الصحابي عبد الغفار: "المعالجة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية (المشكلات ومقترحات العلاج) ، الماجستير أكاديمية التجارة جامعة عين الشمس رسالة غير منشورة القاهرة 2004 .
- 2-أحمد فرج محمود حامد : "اقتصاديات التجارة الإلكترونية" ، الماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، رسالة غير منشورة ، القاهرة ، 2003 .
- 3-هند محمد حامد : " التجارة الإلكترونية في المجال السياحي " ، الماجستير أكاديمية السياحة والفنادق رسالة منشورة جامعة حلوان أحلوان 2003 .